«الكويتيون صهاينة»!

سعد العجمي
saadkrn@hotmail.com

نرفض جملة وتفصيلاً طريقة تعاطي وتعامل بعض كتابنا مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي، لكن وصفهم بـ"الصهاينة" أمر لا يمكن أن نقبل بأن نطلقه نحن عليهم، فما بالك وقد جاء هذا التوصيف من سفير لدولة نشعر بحساسية مفرطة تجاهه هو وبلاده؟!

منذ أن باشر أعماله كسفير لبلاده في الكويت، كان علي جنتي أحد أكثر السفراء إثارة للجدل بدءاً بلقاءاته مع بعض المرشحين الكويتيين عند كل انتخابات لمجلس الأمة، مروراً بتصريحاته الغريبة تعليقا على الأحداث الإقليمية، وانتهاء بقضية خلية التجسس التي تم اكتشافها أخيرا من قبل الأجهزة الأمنية الكويتية.

جنتي الذي انتهت فترة تعيينه سفيراً لطهران، أبى أن يغادرنا قبل أن يعود إلى ممارسة تصريحاته "الشاذة" التي تفتقد إلى الحد الأدنى من اللباقة، عندما وصف بعض الكتاب الكويتيين بأنهم "صهاينة"، في تصرف "فج" ينم عن أن هذا السفير أبعد ما يكون عن الدبلوماسية!

نرفض جملة وتفصيلاً طريقة تعاطي وتعامل بعض كتابنا مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي، لكن وصفهم بـ"الصهاينة" أمر لا يمكن أن نقبل بأن نطلقه نحن عليهم، فما بالك وقد جاء هذا التوصيف من سفير لدولة نشعر بحساسية مفرطة تجاهه هو وبلاده؟!

وقبل يومين وخلال كلمة ألقاها في مقر السفارة الإيرانية بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لرحيل الخميني دعا جنتي القادة العرب "للاستفاقة من سباتهم والانتباه للمؤامرات والانصياع لرغبات الشعوب من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة"، مؤكداً أن السلام مع إسرائيل وصل إلى طريق مسدود، وأن تل أبيب لا تفهم إلا لغة القوة، وكأن قادة طهران هم من شنوا ثلاث حروب على إسرائيل وليس العرب.

هنا أسأل جنتي: كم رصاصة أطلقتها إيران على الصهاينة منذ احتلالهم لفلسطين؟ وكم عدد الإيرانيين الذين استشهدوا لتحرير التراب الفلسطيني؟ وماذا فعلت إيران على أرض الواقع للدفاع عن الفلسطينيين غير الأعمال الإرهابية والتفجيرات في عواصم غربية تحت ذريعة دعم القضية الفلسطينية! حتى في هذه الأيام يلعب الإيرانيون على المتناقضات والخلافات الفلسطينية-الفلسطينية في تعاملهم مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

القضية الفلسطينية بالنسبة لإيران كانت ومازالت شعاراً يرفع من قبل طهران، إما للتغطية على أزمة داخلية، وإما لإحراج بعض الأطراف العربية، فهي قضية سياسية من الدرجة الأولى تستخدمها إيران كورقة ضغط في إدارة ملفاتها الإقليمية والدولية وحتى في مشاكلها الداخلية.

كنا نتمنى من جنتي قبل أن يلعب دور المنظّر السياسي أن يكون قد مارس دوره الدبلوماسي على أكمل وجه خلال مهام عمله التي قضاها في الكويت، وحاول أن يكشف عن مصير الكويتي حسين الفضالة المفقود في إيران منذ حوالي عامين، وأن يجد لنا تفسيراً للاعتداء على أحد دبلوماسيي السفارة الكويتية في طهران، وقبل أن يعطينا دروساً في القومية العربية كان عليه أن يعطي نفسه درسا في مهام ودور السفير عندما يمثل بلاده في دولة لها سيادة واستقلال.

على كل يبدو أن حظنا في الكويت سيئ مع الدبلوماسيين الإيرانيين، فجنتي الذي انتهت فترة عمله في الكويت، سيخلفه محمد جلال فيروزنيا، وهو سفير سابق لطهران عمل في اليمن الذي ثبت دعم إيران للانفصاليين الحوثيين فيه، وعمل في البحرين أيضا التي تقول المنامه إن لإيران دوراً في تغذية الاضطرابات وأعمال العنف الداخلية التي تحدث هناك بين فترة وأخرى.

رياضة الخليج... مشاكل عائلية!

خلف الحربي
klfhrbe@gmail.com

مشكلة الرياضة في الخليج مشكلة عائلية بحتة، فأي شخص يشعر بالغيرة من ابن عمه يتجه لدعم النادي المنافس، أما إذا تطور شعور الغيرة إلى كراهية فإن هذا الشخص ابن العائلة "السوبر ديلوكس" يبدأ بسياسة الدعم التخريبي نكاية بقريبه الذي يترأس النادي، حيث يدعو اللاعبين للسهرات ويهديهم السيارات من أجل أن يتحول المدافع إلى صانع ألعاب للفريق المنافس، ويصبح المهاجم حارس مرمى تطير الفرص السهلة أمام عينيه في الوقت الذي تتقطع فيه الحبال الصوتية للمعلق الذي يصرخ: "حرااام"، أما محاسب النادي فيتحول إلى عميل مزدوج!

فيما مضى كنت أفسر إقبال أبناء العائلات المرموقة في الخليج على إدارة الأندية- وفي طليعتهم بالطبع شباب الأسر الحاكمة- بكون الرياضة مجالا يمنح هؤلاء الشهرة والاتصال بالناس دون أن تكون له ضريبة تخل بـ"البرستيج" المرتبط بمكانتهم الاجتماعية، وكنت أرى أن هذا الأمر إيجابي جدا، فما داموا ينفقون الأموال على الأندية ويبذلون الجهود المتواصلة لتطويرها فإن ذلك سيعوض غياب الدعم الحكومي واختفاء مصادر الدخل الأخرى مثل الإعلانات والنقل التلفزيوني.

ولا شك أن الكثيرين منهم ساهموا في نهضة الرياضة الخليجية في بدايات الحركة الرياضية، ولو أردنا أن نستعرض الأدوار الرائدة التي قام بها الجيل السابق من أبناء الأسر المرموقة لاحتجنا إلى أضعاف هذه المساحة كي نستطيع إنصافهم، ولكن الجيل الحالي يكاد يعصف بجهود الجيل الذي سبقه بسبب العناد والمناكفة وتحويل كل القضايا العامة إلى قضايا شخصية.

والعناد قوة سلبية تختلف في اتجاهها عن قوة التنافس الشريف، فالأموال التي يفترض أن تتجه لدعم النادي تتحول إلى جيوب الصحافيين الرياضيين الذين يفتعلون الأزمات المتواصلة لتحقيق الغاية الخفية التي في نفس يعقوب، أو أنها تدخل في لعبة المزايدات و"الحراج" المضحك لإرباك صفقة انتقال هذا اللاعب أو ذاك من ناد إلى آخر، أو أنها تتجه إلى أرصدة رؤساء الأندية الصغيرة كي يجعلوا من أنديتهم جسورا لتحقيق مصالح الأندية الكبيرة، وما هو أدهى وأمرّ هو أن هذه الأموال أصبحت تحرك أعضاء اللجان الوطنية وموظفي المؤسسات الرياضية العامة فتحولهم إلى قطع شطرنج بائسة ترفع شعار: "حطني... تلقاني".

ليست لدي أدنى عقدة من تزاحم أبناء العائلات المرموقة على إدارة الأندية، بل إنني أرى هذا الأمر طبيعياً جدا، ولكن ما هو غير طبيعي هو إدارة العمل المؤسساتي بعقلية عشائرية، بحيث تتحول الخلافات الشخصية العابرة إلى معارك كبرى تحتاج تدخلا من مجلس الأمن كي يستطيع اللاعبون ركل الكرة... فحين يلعب أبناء العز يتوقف الجميع عن اللعب، ويصبح اللاعب الموهوب مجرد كرة جلدية مسلوبة الإرادة ترتطم بالعارضة، ثم تعود لترتطم بالحكم، بناء على رغبة من سددها... أو بصورة أدق "من سدد لها".

حتى الجهات التي تدفع الأموال للأندية مثل شركات الاتصالات والقنوات الفضائية فهمت اللعبة، وأصبحت لا تتحرك وفق قوانين السوق، بل بالتوافق مع الأمزجة الحادة، وبالتماهي مع نظرية "فلان ما يشتهي فلان"... لذلك ينجح الاحتراف الكروي في دول فقيرة مثل غانا والسنغال، أو حديثة عهد بكرة القدم مثل اليابان وأستراليا، ويفشل في دول الخليج، فالعين هنا لا تعلو على الحاجب، والحاجب لا يطيق الحاجب الآخر!

* كاتب سعودي

الشمس لا تحجبها أذيال الجرذان

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

واضح جدا أن الكيان الصهيوني حسبها بشكل خاطئ كثيرا هذه المرة، فقد تحرش بالطرف الخطأ في الوقت الخطأ وفي الظروف الخطأ.

أقول هذا لأنه من المستحيل أن يكون قد توقع ردة الفعل التركية الغاضبة هذه، وهذه الخسارة الإعلامية الفادحة لصورته دوليا، وهذا التحشيد العالمي ضده والذي أدى إلى قيام كثير من الدول باتخاذ مواقف والخروج بتصريحات شديدة نوعا ما على غير عادتها، كالصين وفرنسا مثلاً، وكذلك إلى إحراج بعض الدول العربية وإجبارها على التحرك "شيئا ما"، كما جرى مع مصر واضطرارها محرجة لفتح معبر رفح المغلق منذ ثلاث سنوات، وأن يقدم هذا الكيان مع ذلك على مهاجمة أسطول قافلة الحرية في المياه الدولية!

أما المفارقة فهي أن من رأوا في المشهد في لحظاته الأولى، عندما اقتحم الجنود الصهاينة تلك السفن، صورة قاتمة ومؤلمة، قد اكتشفوا اليوم أن تلك الأحداث وهذه القافلة، وحتى من دون أن تتمكن من الوصول فعلاً إلى شواطئ غزة، قد تمكنت من فك الحصار عن أهلها وإكساب قضيتهم العادلة جولة مهمة على الصعيد الدولي، جولة لا أستبعد أن تقود إلى كسب جولات أخرى، بل لعلها تكون بداية النهاية.

لكن الأمل الحقيقي هو أن تقود هذه الأحداث، وهذه التطورات، إلى مصالحة فلسطينية فلسطينية، كما دعا خالد مشعل بالأمس في حديثه من صنعاء، وإلى توحيد جبهة الداخل الفلسطيني ضد العدو الواحد، وأن تقود كذلك إلى موقف عربي أكثر صرامة تجاه هذا الكيان الغاصب، بعدما ارتخت كل مفاصل القيادات العربية تجاه هذا الموضوع، وتكاسلت الشعوب.

***

قافلة الحرية، والأحداث التي جرت لها، أثبتت بما لا يدع مجالا للشك، أن الجهود الشعبية، قد صارت قادرة اليوم على تحريك السياسات العالمية، بمعزل عن موافقة الحكومات ورضا الأنظمة.

في الماضي، كان الكلام المتكرر، مثلا، بأننا لا نستطيع أن نقدم شيئاً لقضية فلسطين، مادامت أنظمتنا قد قررت "التخاذل"، فمنعت وصولنا إلى هناك، وأغلقت القنوات الإعلامية في وجهنا، لكن اليوم ومن خلال نموذج قافلة الحرية، اتضح أن الأفراد والجماعات الشعبية، يمتلكون قدرة كبيرة على الخروج من طوق الأنظمة وأسرها، والانطلاق نحو المواجهة بمعزل عن قناعات ورضا هذه الأنظمة والحكومات، وذلك بأشكال كثيرة ومتعددة، ليس من الضروري أن يكون من بينها المواجهة المسلحة أو العنيفة. وكذلك أثبت لنا هذه التجربة كيف يلعب الإنترنت اليوم ووسائل التراسل الإلكتروني دوراً أساسياً، إن لم يكن الدور الأساس، في نقل الصورة الإعلامية، حيث تم استخدام "الفيسبوك"، و"التويتر"، والمنتديات والمدونات، كأدوات شديدة الفاعلية لنقل حقيقة ما يجري، ولحشد التأييد لهذه القافلة، وما عاد الأمر مقصوراً على الوسائل التقليدية، ولا بانتظار رضا الإعلام السلطوي وقبوله لأن يبث ما يسمح به. لقد صار الإعلام اليوم بيد الفرد لا بيد المؤسسات الكبرى كما كان في السابق.

كل المعادلات قد تغيرت، وقافلة الحرية، في تصوري، لو أحسن استغلال نتاجها الإيجابي، ستكون هي الانطلاقة الحقيقية نحو واقع مختلف تماماً في ميزان الصراع العربي الصهيوني.

***

بشع جدا أن يتعامى البعض عن تلك الإيجابيات الكثيرة التي حققتها الكوكبة الكويتية المشرقة التي شاركت في قافلة الحرية من رجال ونساء، سواء للكويت، أو للخليجيين، بل للعرب جميعاً!

كانت الكويت متهمة طوال السنوات الماضية من بعد العدوان العراقي بأنها منكفئة على ذاتها، فصارت اليوم مثالاً على كيف يكون التحرك الحقيقي لنصرة القضية الفلسطينية، وكيف أن الشعب الكويتي لا ينفصل أبداً، مهما حصل، عن واجبه العربي والإسلامي. وكم كان مثيراً للفخر في نفوسنا، ونحن نتابع خبر الكويتيين والكويت يتصدر نشرات الأخبار العربية والعالمية، ويجعل من هذا الشعب وهذا البلد في الصدارة مجددا.

إخواني وأخواتي الكويتيين في قافلة الحرية، اسما اسما، أنتم فخر لنا، ووسام على صدورنا، وما ضركم من يحاول أن يخذل من مساعيكم، فنور الشمس لا تحجبه أذيال الجرذان!

ياسر عبد العزيز *

حدود الدم التركي في الصراع العربي- الإسرائيلي

استأثر الهجوم الإسرائيلي على "قافلة الحرية"، فجر الاثنين الماضي، باهتمام كل وسائل الإعلام في المنطقة والعالم أجمع، لكن أحد أفضل العناوين المعلقة على هذا الحدث الإجرامي قاطبة، كان عنواناً يقول: "دم تركي في حلبة الصراع العربي- الإسرائيلي"؛ فقد دخل هذا الدم على خط الصراع، الذي ظل مشتعلاً لأكثر من ستين عاماً، وهو تطور مهم ربما يؤثر في مساره تأثيراً واضحاً، ويعيد تشكيل بعض ملامحه.

تسجل صفقات الأسلحة التي تستوردها إسرائيل سنويا من تركيا نحو 1.5 مليار دولار، تشكل أحد مجالات التعاون الاستراتيجي الرفيع، الذي يسمح للدولتين بتبادل المعلومات الاستخباراتية في شأن "دول معادية".

ليس هناك خلاف على عمق العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وليس من الحكمة توقع أن تنهار هذه العلاقات ببساطة، خصوصاً أن المؤسسة العسكرية التركية تعول عليها كثيراً في مواجهة استحقاقات أمنية واستراتيجية.

لكن هذه العلاقات الاستراتيجية تعرضت لمسلسل من الهزات المتتابعة منذ العدوان الإسرائيلي على غزة قبل نحو 17 شهراً، أو منذ قررت تركيا أن تدشن تموضعها في قيادة تفاعلات منطقة الشرق الأوسط.

دخل أردوغان في مشادة عنيفة مع بيريز في منتدى دافوس مطلع العام الفائت ومنذ تلك الواقعة، التي استقبل إثرها أردوغان في بلاده كبطل، وأُعيد إنتاج صورة تركيا في العالمين العربي والإسلامي كدولة "صديقة ونزيهة" في أدنى الحدود، ودولة إسلامية سنية "بطلة ومخلّصة" في أقصاها، ظلت العلاقات الإسرائيلية مع دولة الخلافة العثمانية تتراجع، من دون أن تنقطع أو تذهب إلى طريق بغير رجعة.

لكن ما جرى الأسبوع الماضي، في المياه الدولية قبالة غزة، والدماء التركية التي سالت، أثناء الهجوم الإسرائيلي على سفينة ترفع العلم التركي، وتحمل ناشطين غير مسلحين، إنما يدفع تلك العلاقات إلى حيث يجب أن تخضع للمراجعة، كما قال المسؤولون الأتراك.

حذر أردوغان من أن إسرائيل "على وشك خسارة أهم حلفائها بالمنطقة"، فيما ذهب غول إلى أن بلاده "لن تنسى هذا الهجوم"، وطلب أوغلو "تحقيقاً وتفسيراً"، فيما لوح بولنت أريغ بأن "تركيا قد تحد من علاقتها بإسرائيل".

يبدو أن آليات جديدة طرأت على الصراع العربي- الإسرائيلي على وقع تلك المجزرة، فإسرائيل باتت مضطرة إلى رفع الحصار على غزة، أو تخفيفه في أدنى الحدود، بعدما فقد أي ذريعة أخلاقية أو قانونية أو سياسية لاستمراره، وبعدما ظهر عجز القوة نفسها عن إدامته، في حال تكرر قدوم السفن لخرقه.

من تابع عن قرب ما جرى في الاجتماع الوزاري العربي، الذي عقد في القاهرة ليل الأربعاء والخميس الماضيين، للرد على حادث "قافلة الحرية"، يعرف أن تغيراً مهماً قد حدث، وأن الأحداث الأخيرة أتت بتركيا في أحد أفضل المواقع تمركزاً وتأثيراً في النظام العربي.

لكن الأمر لم يقتصر فقط على هذا التطور الآخذ في التصاعد، بل امتد ليعيد صياغة ملامح استقرت طويلاً في المقاربات العربية للصراع العربي- الإسرائيلي؛ فقد زاد تأثير الدور القطري، وبات يعمل بانسجام واضح ضمن ما يعرف بـ"محور الممانعة"، في ظل تنسيق كبير مع الجانبين السوري والتركي، وهو التنسيق الذي تبلور واضحاً منذ قمة إسطنبول، التي جمعت قادة الدول الثلاث في العاشر من مايو الفائت.

جديد صراع الشرق الأوسط يظهر كذلك في تضاؤل تأثير دول ما يسمى بـ"محور الاعتدال" وتراجع حظوظها وذرائعها، إذ أظهرت السعودية ميلاً واضحاً خلال الاجتماع الوزاري نفسه نحو مواقف دول "محور الممانعة"، وأبدت تشدداً أوضح ضد أفكار التساهل أو التركيز على الجوانب القانونية والإجرائية التي روج لها الجانبان المصري والأردني. بل إن القاهرة نفسها كانت مضطرة قبل الاجتماع إلى الإعلان عن فتح معبر رفح، وهو الأمر الذي لا يخدم سياستها في الضغط على "حماس"، لحملها على التصالح مع السلطة الفلسطينية. ولذلك، فقد كان الطريق ممهداً، بعد مفاوضات وتباينات وخلافات ماراثونية، لخروج الاجتماع بدعوة إلى "كسر الحصار" لا "رفعه"، وبالتركيز على مقولة خادم الحرمين الشريفين بأن "المبادرة العربية لن تبقى على الطاولة بلا نهاية"، وبإحالتها إلى القمة العربية المقبلة، لبحث إمكانية بلورة موقف عربي جديد إزاء الصراع.

أعطى الدم التركي زخماً جديداً للصراع العربي- الإسرائيلي، وغيرت جريمة "قافلة الحرية" قواعد اللعبة مرحلياً، وبات السقف الذي يصل إليه الأتراك في التعاطي مع إسرائيل أعلى من محاولة "دول الاعتدال العربية" إدراكه، وأكثر اقتراباً مما يأمله، أو يقدر عليه، "الممانعون".

والأمل أن يعيد النظام العربي بناء نفسه وتصليب موقفه إزاء الصراع، عبر اجتراح رؤية واستراتيجية قومية واقعية وطموحة في آن، وأن يحسن توظيف الأدوار الإقليمية، سواء كانت تركية أو إيرانية، لمصلحة قضاياه، لا أن يتحول أداة لها أو ساحة واسعة تمارس فيها أفعالها وألعابها.

ثمة خسائر كبيرة منيت بها إسرائيل من جراء ما حدث، وثمة مكاسب صبت في مصلحة أطراف "محور الممانعة" في الجانب العربي، التي يبدو أن عددها زاد وتأثيرها أيضاً، والأهم من ذلك أن قواعد اللعبة تغيرت مرحلياً، لكنها لن تتغير استراتيجياً، إلا عندما يمسك العرب بزمام قضيتهم، ولا يعولون، في حسمها، على دماء سواهم.

* كاتب مصري

المقال كاملاً في موقع "الجريدة" على الإنترنت

المستشار شفيق إمام

ما قل ودل: الاستجواب... وتنقيح فعلي للدستور

في أوروبا وفي الدول المتقدمة بوجه عام، التي تقوم أنظمتها الديمقراطية على أساس التعددية السياسية ووجود أحزاب، تؤلف أحزاب يكون غرضها الوحيد هو حماية البيئة والنضال لإقرار القوانين وتعديلها بما يحافظ على البيئة، وهي في سبيل ذلك تسعى للوصول إلى الحكم، ولها ممثلون في برلمانات دولها.

وفي هذا السياق ينحو الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، هذا المنحى في الدفاع عن البيئة وحمايتها، أمام تزايد عدد المصانع في منطقة الشعيبة الصناعية الغربية التي هي أحد مصادر التلوث البيئي لضاحية علي صباح السالم (أم الهيمان سابقاً)، الذي ارتفع في ظل عدم تطبيق القوانين وعدم التزام العديد منها باشتراطات المردود البيئي، وأن بعضها يعمل من دون ترخيص.

ولئن كان الاستجواب حقاً دستورياً، إلا أن ما يستوقفنا في هذا الاستجواب هو حرص مقدمه على تقديمه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، بالرغم من أن القوانين التي نعى الاستجواب بعدم تطبيقها، هي قوانين يقع عدم تطبيقها- إن صح ذلك- على وزراء يحملون حقائب وزارية، تمارس إشرافاً على تطبيق هذه القوانين.

ومن هذه القوانين القانون رقم 21 لسنة 1995 بإنشاء الهيئة العامة للبيئة، والذي أنشأ مجلساً أعلى للهيئة يختص بوضع الأهداف والسياسات العامة للهيئة ولائحتها الداخلية وممارسة الاختصاصات التي نص عليها القانون، وهو مجلس يرأسه أحد الوزراء، ولا يترأسه رئيس مجلس الوزراء، وقد خول القانون المجلس الأعلى تشكيل مجلس إدارة الهيئة.

كما أن إلحاق الهيئة العامة للبيئة بمجلس الوزراء، لا يعني بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول سياسياً عنها، في وجود أحد الوزراء رئيساً للمجلس الأعلى للهيئة، وفي وجود وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

ومنها كذلك القانون رقم 56 لسنة 1996 بإصدار قانون الصناعة والذي أنشأ الهيئة العامة للصناعة التي يشرف عليها وزير التجارة والصناعة، وهو الذي يترأس مجلس إدارتها.

وأجزم أن سمو رئيس مجلس الوزراء لن يدفع مسؤوليته السياسية، باختصاص وزراء آخرين عن الموضوعات دمحل الاستجواب، لأنه قادر على الرد على الاستجواب، وقادر على أن يتحمل المسؤولية السياسية عن أي من وزرائه.

ولكن الأمر لا يتعلق بقدرة رئيس مجلس الوزراء أو حرصه على الدفاع عن وزرائه، بل يتعلق بنصوص ومبادئ دستورية، لا يجوز إهمالها وهي:

1- أن رئيس مجلس الوزراء [وفقاً لنص المادة 102 من الدستور- لا يتولى أي وزارة- وهو أمر، كما تقول المذكرة التفسيرية للدستور، له أهميته من ناحية سير العمل الحكومي، وبمراعاة ضخامة أعباء رياسة الوزارة في التوجيه العام للحكم، والتنسيق بين الوزارات واتجاهاتها، وتحقيق رقابة ذاتية يمارسها رئيس مجلس الوزراء على الوزارات المختلفة، مما يضاعف أسباب الحرص على الصالح العام والتزام هذه الوزارات للحدود الدستورية والقانونية المقررة].

2- أن هيمنة مجلس الوزراء على مصالح الدولة، وسلطته في رسم السياسة العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها والإشراف على سير العمل في الإدارات الحكومية، إعمالاً للمادة 123 من الدستور، لا يعني حلول مجلس الوزراء أو رئيس المجلس محل الوزراء في مباشرة مهام مناصبهم في الإشراف على شؤون وزاراتهم والقيام بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها، وفي رسمه لاتجاهات الوزارة والإشراف على تنفيذها إعمالاً للمادة 131 من الدستور، ولا يعني أن يتحمل رئيس مجلس الوزراء المساءلة السياسية عن كل وزير إذا قصر في واجبات وظيفته.

3- أن مسؤولية الوزير أمام مجلس الأمة مسؤولية فردية وليست مسؤولية تضامنية، وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلاً للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فوراً، مع بقاء الحكومة وبقاء سائر الوزراء في مناصبهم، ما لم يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته.

4- أن مسؤولية رئيس مجلس الوزراء، أمام مجلس الأمة، هي مسؤولية تضامنية، لأنه إذا رأى صاحب السمو الأمير أن يعفي رئيس مجلس الوزراء من منصبه، بعد صدور قرار من مجلس الأمة بعدم إمكان التعاون معه، فإن سائر الوزراء يعتبرون معتزلين لمناصبهم الوزارية معه.

5- أن توجيه الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء، إذا كان يمكن توجيهه إلى أي من الوزراء، له خطره وأثره على استقرار الحكم، لأنه يعرض الوزارة كلها إلى الاستقالة أو إلى إعفاء الأمير لرئيس الوزراء وبالتالي للوزراء، كما قد يعرض المجلس ذاته للحل ويعرض أعضاءه لخوض معركة انتخابية مريرة حسبما جاء في المذكرة التفسيرية للدستور.

ولا أكتم خشيتي من أن تؤدي الاستجوابات الموجهة إلى رئيس مجلس الوزراء إلى تنقيح فعلي للدستور، بتعديل المسؤولية الفردية للوزراء أمام مجلس الأمة إلى مسؤولية تضامنية، يطرح فيها عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، بديلاً عن طرح الثقة بالوزير المسؤول، وهو أمرٌ يهدد استقرار الحكم.

نادي غالية

مظفّر عبدالله
mudaffar.rashid@gmail.com

أول العمود: يتحسر البعض كيف تحول كشك مبارك الكبير إلى مطعم لبيع السمبوسك... والحقيقة أنه لولا راعي السمبوسك لكان الكشك شيئا من الذكريات كحال الكثير من الأبنية التاريخية التي أزيلت، ولما أتيحت الفرصة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لترميمة استعداداً لافتتاحة في ذكرى اليوبيل الذهبي للاستقلال... وسيكون ردا للجميل لو كوفئ صاحب المطعم بضمه إلى صندوق المعسرين!

***

إيماني بفكرة الاستقلال المادي للمرأة ثابتة، عازبة كانت أم متزوجة لا فرق، فالاستقلال المادي يعد طريقا لبناء الشخصية المستقلة في الرأي وحرية الحركة خصوصاً في المجتمعات الشرقية، ومن المهم هنا العمل على تشريع كل ما من شأنه مساواة الرجل بالمرأة في المجال الاقتصادي والتعاملات التجارية الحرة.

أكتب هذه الكلمات لأشيد بمبادرة بيت الاستثمار العالمي (غلوبل) تأسيس "نادي غالية" غير الربحي لتثقيف المرأة في مجال الاستثمار، وتحقيق الأمان المادي من خلال سياسات وخطط عديدة، منها مرافقة سيدات أعمال ناجحات لكسب الخبرة منهن مباشرة، والتعرف على أساليب إدارة الأموال واستثمارها على يد متخصصين. ومن المؤكد أن الهدف الذي يبشر به هذا النادي يأتي ضمن سياق فكرة تمكين المرأة في مجال الاقتصاد، وهو مجال مهم جداً ويؤدي إلى تهيئة جيل مستقل من النساء يملك قراره ولا يكون تابعا ضعيفا.

غالبا ما يجذب السلوك القيمي والاجتماعي في الكويت طاقات النساء ومدخراتهن، وهن في مقتبل العمر إلى أنماط ترفيهية واستهلاكية بعيدة عن فكرة تدوير الأموال وعقلية الادخار، وهذا الوضع يتطلب توعية وتثقيفاً بأهمية أن تقوم المرأة بدخول عالم الاستثمار، وبإدارة أموالها بنفسها وبجهدها لتحقق النجاح والاستقلال دون الاتكال على أحد، وفي ذلك تشير دراسة لشركة "أدفانتج" الاستشارية أن حجم ثروات النساء الخليجيات ستصل إلى 385 مليار دولار في عام 2011، وتعد في معظمها ثروات نائمة! تعتبر الكويت واحدة من الدول التي يشجع نمط توزيع الثروة فيها على دخول النساء عالم الاستثمار في المشروعات الصغيرة، إذا ما وعت إلى مسألة الادخار، فالقطاع الحكومي يوظف ويعطي الرواتب المجزية لعشرات الآلاف من الموظفات "45%" وهذا وضع يحقق فكرة الاستقلال المادي الجزئي الذي يجب استثماره لاحقا للبدء بإدارة مشاريع استثمارية صغيرة استنادا إلى مدخرات الوظيفة الحكومية.

ومن الملاحظ بكثرة وتحديداً منذ بداية التسعينيات دخول النساء الكويتيات الشابات في عالم الأعمال والأنشطة التجارية الصغيرة كالمعارض الاستهلاكية والأزياء وتأسيس الشركات الخدمية والترفيهية، وهو نشاط محمود ومطلوب تشجيعه، إلا أن الدخول في مجالات الاستثمار من دون خبرة واحتكاك بسيدات أعمال من ذوي التجارب يعد خطوة غير محسوبة في استثمار الأموال، وهذا ما يهدف إليه "نادي غالية" حاليا.

العلاقة الصحية بين الرجل والمرأة هي العلاقة المبنية على التكافؤ وإتاحة ذات الفرص للجنسين لبناء الشخصية والهوية، وينسحب هذا على العلاقة الزوجية في البيت، فالمرأة العاملة أو صاحبة الأعمال تكون في وضع نفسي وحمائي أفضل من المرأة المتزوجة التابعة ماديا لزوجها، وهو وضع بدأ ينقرض ويزحف باتجاه تقليم مفهوم القوامة.